الأمم المتحدة S/2021/974

مجلس الأمن

Distr.: General
24 November 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

يشرفني أن أحيل طيه، وفقا للفقرة 3 من قرار مجلس الأمن 2597 (2021)، التقرير السابع عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وأرجو إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) كريستيان **ريتشر**
المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق

101221 091221 21-17338 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير السابع للمستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

موجز

يُقدَّم التقريرُ السابع عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عملا بقرار مجلس الأمن 2597 (2021).

وقد أسرع الفريق في خلال فترة التقرير في تنفيذ أنشطة التحقيق التي يضطلع بها وأعاد إنشاء قدرات عملياتية كاملة في الميدان. وبفضل تسخير قدراته المعززة في مجال جمع الأدلة والتحليل، اقترب الفريق بشكل أكبر من إنشاء قاعدة أدلة شاملة قادرة على دعم إجراءات الملاحقة القضائية لكبار أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية المعروف أيضا باسم داعش) الضالعين في الجرائم الدولية المرتكبة ضد المجتمعات المحلية في العراق.

وبلغ الفريق في شهر تشرين الثاني/نوفمبر مرحلة مهمة أخرى في أعمال التحقيق الأساسية التي يضطلع بها، حيث استُكمل موجز القضية الثالث المتعلق بتحقيقه في القتل الجماعي لسجناء غالبيتهم شيعة بسجن بادوش في 10 حزيران/يونيه 2014. وأرسى الفريق أساسا قانونيا متينا لمقاضاة الجناة في الولايات القضائية الوطنية يستند إلى ما جُمّع من روايات الشهود والأدلة الجنائية المستمدة من عمليات فتح المقابر الجماعية والصور الساتلية والمستندات التي استمدت من النظراء العراقيين والسجلات الرقمية الداخلية لتنظيم الدولة الإسلامية التي استخرجت من الأدلة المستقاة من ساحة المعركة. ويسعى الفريق في المرحلة المقبلة إلى توسيع نطاق هذا التحقيق بغية تكوين صورة أوسع عن النشاط الإجرامي للتنظيم في الفترة التي سبقت احتلاله مدينة الموصل في عام 2014.

وأحرزت تحقيقات الفريق في استعمال تنظيم الدولة الإسلامية أسلحةً كيميائية وبيولوجية في العراق تقدما سريعا أيضا. واستنادا إلى الأدلة المستقاة من الشهادات وإلى الأدلة الرقمية والمستندية والجنائية، تعرف الفريق على ما يقارب 000 3 شخص ممن يحتمل أن يكونوا من ضحايا الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي نفذها التنظيم والشهود عليها. ويبين تحليل المستندات الداخلية للتنظيم التي لم يسبق الاطلاع عليها والمتعلقة ببرنامجه للأسلحة الكيميائية التخطيطَ الاستراتيجي الذي أجري في سياق التحضير لاستحداث تلك الأسلحة، ويشمل ذلك استخدام جامعة الموصل مركزا للبحث والتطوير.

واستفاد عمل وحدة الجرائم المالية التابعة للفريق من التعاون الوثيق مع السلطات العراقية. وكشف الفريق من خلال تركيز أنشطة التحقيق على بيت المال، وهو الخزانة المركزية لتنظيم الدولة الإسلامية، عن أدلة تظهر تفاصيل التسيير الإداري الداخلي لهذه الإدارة والدور المباشر الذي اضطلعت به في تدعيم قدرة التنظيم على ارتكاب جرائم دولية. وكشف هذا العمل كذلك أن شبكة من كبار قادة التنظيم عملت أيضا كمصدر تمويل موثوق، حيث قامت بتحويل الثروة المتأتية من أعمال النهب والسرقة والاضطهاد الأوسع للأقليات الدينية في جميع ربوع العراق. وقد أطلع الفريق السلطات العراقية على هذه النتائج انسجاما

مع اختصاصاته، ووضع بذلك أساسا لإعداد ملفات القضايا على نحو مشترك وإجراء الملاحقات القضائية المحتملة في العراق.

ودخل مشروع رئيسي لرقمنة الأدلة يقوده الفريق مرحلة جديدة من النواتج العملياتية. فخلال فترة التقرير، تم حفظ أكثر من 000 000 2 صفحة من الأدلة المستندية المقدمة من المحاكم العراقية ورقمنتها وفقا للمعايير الدولية، مع إدراج المستندات ذات الأولوية ضمن الأدلة الموجودة في حوزة الفريق. ويدعم الفريق حاليا رقمنة أكثر من 000 25 وثيقة يوميا، لم تكن بجميعها متاحة في السابق إلا على الورق وكثيرا ما كانت مخزنة في ظروف لا تضمن أمنها.

وما زال عمل الفريق مرتكزا على تعاونه الممتاز مع الحكومة العراقية، ولا سيما مع اللجنة التي عينتها الحكومة للتنسيق مع الفريق. واتساقا مع روح التعاون هذه، ضاعف الفريق جهوده لتقديم دعم مُجْدٍ للسلطات العراقية في جهودها الرامية إلى تعزيز التحقيقات الوطنية في جرائم تنظيم الدولة الإسلامية. ويجري التركيز على تقديم مجموعة شاملة ومتكاملة من أشكال المساعدة للنظراء العراقيين بهدف أساسي يتمثل في استكمال إعداد موجزات شاملة للقضايا بالتعاون مع السلطات العراقية يكون بوسعها أن تسند مقاضاة أعضاء التنظيم الرئيسيين في العراق الضالعين في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية.

وعلاوة على تدابير رقمنة الأدلة المشار إليها آنفا، يحوي هذا النهج الشامل توفير تدريب مكثف على جمع الأدلة الرقمية وعرضها وعلى جمع الأدلة الجنائية من مواقع المقابر الجماعية، وبرنامجا تدريبيا متقدما لقضاة التحقيق العراقيين في مجال القانون الجنائي الدولي جرى تنفيذه بنجاح في الآونة الأخيرة.

وفي أعقاب تخفيف القيود ذات الصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في العراق، باشر الفريق بسرعة استئناف أنشطة فتح المقابر الجماعية بالتعاون مع السلطات العراقية، وطبقا للاستراتيجية المشتركة للتحقيقات في المقابر الجماعية التي اعتمدت في عام 2020. وبدأت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021 أعمال الحفر بالقرب من سجن بادوش ومن المتوقع أن تكتمل بحلول نهاية عام 2021، في حين ستجرى في شهر كانون الأول/ديسمبر مراسم إضافية لإعادة رفات ضحايا أعمال القتل الجماعي التي وقعت في قرية كوجو.

وعمق الفريق أيضا دعمه للإجراءات المحلية على الصعيد العالمي من خلال التعاون الوثيق مع السلطات العراقية. وشمل ذلك تيسير اعتقال أفراد يعتقد أنهم أعضاء نشطون في تنظيم الدولة الإسلامية. ويؤدي استغلال ما تمكن الفريق من جمعه من المستندات الداخلية للتنظيم دورا رئيسيا في دعم أعمال التحقيق والملاحقة القضائية التي تقوم بها السلطات المحلية، حيث إن تلك المستندات تعطي فكرة عن أنشطة أفراد التنظيم.

ويتطلع الفريق في فترة التقرير المقبل في ظل الزخم المتزايد الذي يشهده عمله إلى انطلاق الملاحقات القضائية الأولى المتوقعة لأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية على الجرائم الدولية التي ارتكبوها استنادا إلى الأدلة التي جمعت عملا بقرار مجلس الأمن 2379 (2017).

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 5

ثانيا – المرحلة التي بلغتها التحقيقات 6

ألف – التقدم المحرز في أولويات التحقيق 6

باء – الوحدات المواضيعية المتخصصة: تعميم الخبرة بشأن الجوانب الرئيسية للتحقيقات 11

جيم – تكوين فريق التحقيق ومرافقه 13

ثالثا – أنشطة التحقيق: جمع مواد الإثبات وتخزينها 14

ألف – جمع الأدلة المستندية والرقيمة والمستقاة من روايات الشهود 14

باء – فتح المقابر الجماعية وإعادة الرفات 15

جيم – تخزين الأدلة وتحليلها وإدارتها 17

رابعا – تحقيق المساءلة بالتعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية 18

ألف – التواصل والتعاون مع حكومة العراق 18

باء – تعزيز قدرة السلطات العراقية 19

جيم – العمل في شراكة مع جميع مكوّنات المجتمع العراقي 20

خامسا – التعاون من أجل دعم أنشطة فريق التحقيق 21

ألف – إشراك الدول الأعضاء وتقديم الدعم للإجراءات القضائية الوطنية الجارية 21

باء – ضمان الاتساق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة 22

جيم – التعاون مع الكيانات الأخرى 23

سادسا – تشجيع المساءلة عالمياً 24

سابعا – التمويل والموارد 24

ثامنا – آفاق المستقبل: الانتقال من التحقيقات إلى المحاكمات 25

تاسعا – خاتمة 26

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم إلى مجلس الأمن طيَّ هذه الوثيقة التقريرُ السابع عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

2 - وقد واصل في خلال فترة التقرير إجراء تحقيقاته عملا بولايته المتمثلة في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية المعروف أيضا باسم داعش) عن الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. واضطلع الفريق بعمله وفقا لقرار مجلس الأمن 2379 (2017) والاختصاصات المحددة لأنشطته في العراق (S/2018/118، المرفق)، بالصيغة التي أقرها مجلس الأمن في 13 شباط/فبراير 2018. وواصل المستشار الخاص ورئيس الفريق أيضا طبقا للفقرة 3 من القرار 2379 (2017) العمل بشكل وثيق مع جماعات الناجين والسلطات الوطنية والجهات الفاعلة الدينية والمنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز المساءلة في العالم أجمع عن الجرائم التي ارتكبها التنظيم والعمل مع الناجين لضمان الاعتراف الكامل بمصالحهم في تحقيق مساءلة التنظيم عن أعماله.

3 - وأعلن الأمين العام في 7 أيلول/سبتمبر 2021 عن تعيين كريستيان ريتشر مستشارا خاصا جديدا ورئيسا لفريق التحقيق اعتبارا من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وأعطى المستشار الخاص في الأسابيع الأولى التي قضاها في منصبه الأولوية للتواصل مع الشركاء الرئيسيين في العراق، ومنهم مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى وجماعات الناجين والسلطات الدينية والمنظمات غير الحكومية. وقرر مجلس الأمن بالإجماع في 17 أيلول/سبتمبر 2021 تمديد ولاية فريق التحقيق، بموجب قراره 2597 (2021)، بناء على طلب من الحكومة العراقية.

4 - وتميزت فترة التقرير باستمرار الحاجة إلى اعتماد نهج مبتكرة ومرنة من أجل التصدي للتحديات المتعددة الجوانب الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والمخاطر الأمنية المرتبطة ببعض مناطق التحقيق، والعوامل السياسية والاجتماعية الأعم نطاقا، بما في ذلك الانتخابات التي أجريت في العراق في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

5 - ويعرض هذا التقرير التقدم المحرز في ظل هذه الظروف الصعبة. وقد تسارعت أعمال التحقيق بشكل كبير. وفي أثناء فترات القيود الدورية المفروضة على النشاط الميداني، ركز المحققون جهودهم على تسخير الأدوات التكنولوجية الجديدة التي استقدمت لدعم تحليل الأدلة. وساعد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وأدوات برمجيات e-discovery الرائدة في هذا القطاع لاستخدام المستندات الإلكترونية في القضايا القانونية قدرةَ الفريق على مضاهاة الشهادات والمواد الجنائية بالمستندات الداخلية لتنظيم الدولة الإسلامية التي جرى الحصول عليها من أدلة رقمية مأخوذة من ساحة المعركة. وبفضل تجميع هذه المعلومات توصل الفريق إلى نتائج إضافية فيما يتعلق بالتصنيف القانوني للجرائم التي ارتكبها التنظيم.

6 - ويتطلع الفريق بناء على هذا الزخم إلى العمل في فترة التقرير المقبل من أجل بلوغ الهدف الأساسي المتمثل في وضع قاعدة أدلة شاملة تسمح بإجراء محاكمات في العراق تفي بالمعايير الدولية وتعكس بصورة كاملة طبيعة الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية بحق المجتمعات المحلية العراقية.

7 - ويعرب الفريق عن امتنانه للحكومة العراقية والقضاء العراقي وسلطات حكومة إقليم كردستان لما أُسدي إليه من دعم ثابت على امتداد فترة التقرير من أجل تنفيذ ولايته.

ثانيا - المرحلة التي بلغتها التحقيقات

ألف - التقدم المحرز في أولويات التحقيق

8 - بلغ الفريق في خلال فترة التقرير مجموعة من المراحل الإضافية الرئيسية في مسارات تحقيقه في الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية، معززا بذلك قاعدة الأدلة التي يجري استغلالها الآن لدعم ما يجري على الصعيد الوطني من تحقيقات وملاحقات قضائية. ويواصل الفريق الحفاظ على قدرته على إجراء تحقيقات فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد جميع المجتمعات المحلية المتضررة من جرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، وذلك عن طريق الاستعانة بست وحدات مكرسة للتحقيق الميداني في بغداد ودهوك وإربيل.

9 - واستكمل الفريق خلال فترة التقرير موجز قضايا إضافيا يتناول الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في سجن بادوش وفي المنطقة المحيطة به بالقرب من الموصل في حزيران/يونيه 2014. والغاية من إعداد موجز القضايا الذي يقدم تحليلا مفصلا لصفات الجرائم المنطبقة في مجالات التحقيق هذه هي توفير قاعدة متينة يمكن للسلطات الوطنية أن تعتمد عليها في إجراء ملاحقات قضائية ناجحة بحق أفراد التنظيم على ما ارتكبوه من جرائم دولية. ويستند هذا التقدم المحرز إلى إتمام إعداد موجزي قضايا خلال فترة التقرير السابق، يتطرقان للجرائم المرتكبة ضد الطائفة الأيزيدية في سنجار ابتداء من آب/أغسطس 2014، والقتل الجماعي لطلاب عسكريين عزل بالقرب من تكريت في حزيران/يونيه 2014.

10 - ومن المتوقع في الوقت الراهن أن تستكمل في نهاية الربع الثاني من عام 2022 الموجزات الأولية للقضايا المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الطائفة المسيحية في العراق واستحداث تنظيم الدولة الإسلامية للأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدامها.

عمليات الإعدام الجماعي في سجن بادوش بالموصل

11 - أحرز تقدم كبير في التحقيق في الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية ضد الرجال الذين كانوا محبوسين في سجن بادوش في 10 حزيران/يونيه 2014، وذلك ما أتاح للفريق التوصل إلى استنتاجات بشأن الوصف القانوني للجرائم المرتكبة في تلك الاعتداءات.

12 - وأكدت الأدلة التي جمعها الفريق أن قوات تنظيم الدولة الإسلامية هاجمت صباح يوم 10 حزيران/يونيه سجن بادوش المركزي بالقرب من الموصل، الذي كان يضم نحو 3 000 سجين. وبعد الاستيلاء على السجن، قام التنظيم بتجميع السجناء وفصلهم على أساس انتمائهم الديني ثم أعدم بعد ذلك عدة مئات من السجناء، معظمهم من الشيعة، في مواقع متعددة. ويدل تحليل الأدلة الرقمية والمستندية والأدلة المستقاة من الشهادات التي تم الحصول عليها دلالة قوية على أن مقتل ما لا يقل عن 600 شخص في تلك الهجمات كان الدافع وراءه هو مذهب التنظيم وما يناصبه من عداء للطائفة الشيعية بشكل عام.

13 - وتعرف الفريق على هوية أفراد التنظيم الضالعين في الهجوم على السجن ووقف على معلومات تتعلق بالإعداد لعمليات القتل الجماعي وتنفيذها بفضل جمع وتحليل الأدلة المستندية التي قدمتها السلطات العراقية. وتمكن الفريق بواسطة عمليات البحث المتعمق فيما يوجد بحوزته من أدلة رقمية من الوقوف على مستندات وقوائم داخلية للتنظيم تتضمن مزيدا من المعلومات عن هوية أولئك الأفراد.

14 - وأكدت تصريحات صادرة عن عدد من الناجين المباشرين من الهجمات النتائجَ الجنائية التي خلص إليها الفريق من تحليل مسرح الجريمة وفتح المقابر الجماعية الذي أجري بعين المكان في وادي بادوش. وكُشف المزيد من مواقع الإعدام الجماعي بفضل روايات الناجين والنتائج الجنائية المستمدة من أنشطة الحفر الأولية، على النحو المبين بمزيد من التفصيل في الفرع الثالث-باء.

استحداث تنظيم الدولية الإسلامية للأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدامها

15 - استمر الإسراع خلال فترة التقرير بإجراء التحقيقات في استحداث واستخدام تنظيم الدولة الإسلامية للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، مع التركيز على مسارين رئيسيين من مسارات التحقيق هما: (أ) الهجوم على تازة خورماتو في آذار/مارس 2016، (ب) واستيلاء التنظيم على جامعة الموصل في حزيران/يونيه 2014، وما تلاه من إعادة استخدامها لأغراض دعم برنامج لاستحداث الأسلحة.

16 - وحدد الفريق هوية ما يقرب من 000 3 شخص ممن يحتمل أن يكونوا من ضحايا الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي نفذها التنظيم والشهود عليها، من بينهم نسبة كبيرة من النساء والفتيان والفتيات.

17 - وأكدت التحقيقات المتعلقة بالهجمات التي وقعت في تازة خورماتو أن المنطقة تعرضت في 8 آذار/مارس 2016 للقصف بالعديد من قذائف المدفعية الصاروخية التي تحتوي على عامل الخردل الكبريتي، نجمت عنها إصابات خطيرة ووفيات وتدمير الممتلكات وعواقب طويلة الأجل على صحة الإنسان والبيئة. وتشمل أجزاء رئيسية من الأدلة المستندية والرقمية والأدلة المستقاة من الشهادات التي جرى تحليلها نتائج مختبرية من العينات التي تم الحصول عليها أثناء عمليات تنظيف المواقع الملوثة، والبيانات الجنائية المرتبطة ببقايا الأسلحة التي عُثر عليها، والسجلات الطبية وبيانات الدخول إلى المستشفيات، وتقارير تشريح الجثث في حالات محددة تتعلق بالأطفال الذين وقعوا ضحايا، وتحليل الخصائص المحددة للحمولة الكيميائية.

18 - وساعد تحليل المستندات الداخلية لتنظيم الدولة الإسلامية على الكشف عن الهياكل التنظيمية الرئيسية للتنظيم وعن أفراد بعينهم تابعين له كانوا على علم بالهجمات المرتكبة ضد تازة خورماتو وكان لهم دور قيادي محتمل فيها، إلى جانب أفراد آخرين ممن كانت أدوارهم تقوم أكثر على المهام التيسيرية أو العملياتية. وجرى التعرف أيضا على عدد كبير من الشهود الإضافيين، من بينهم أفراد الإسعاف والمهنيون الطبيون، والناجون من الهجوم، وغيرهم من الأسر المتضررة.

19 - وأتاحت البيانات المرتبطة بالحضور إلى المرافق الطبية لتلقي العلاج بعد الهجوم مؤشرا أوليا على أن أكثر من 25 في المائة ممن جاؤوا إلى تلك المرافق في الأيام التي تلت الهجوم كانوا مواليد وأطفالا يعانون من أعراض من ضمنها حروق من الدرجتين الأولى والثانية، وإصابات في الأعين، والتهابات جلدية، ومشاكل في الجهاز التنفسي. والظاهر أن الآثار الصحية الأطول أجلا على من تعرضوا للهجمات من السكان تشمل أضرارا جنسانية لم يبلّغ عنها بالقدر الكافي، منها الإجهاض ومضاعفات الولادة المبكرة والإملاص والتشوهات الخلقية.

20 - أما فيما يتعلق باستيلاء التنظيم على جامعة الموصل، فقد أكدت التحقيقات أن مختبرات وورشات عمل محددة داخل فروع كلية العلوم الخاصة بعلوم الأحياء والكيمياء قد استخدمت لتيسير البحوث المتعلقة بغاز الخردل وغيره من المواد المستخدمة كأسلحة واستحداثها وإنتاجها بصورة منهجية.

21 - وأكدت المستندات الداخلية للتنظيم التي حصل عليها الفريق تعديل المناهج الجامعية وقيام التنظيم بتوظيف فرق صغيرة من الخبراء التقنيين والعلميين المؤهلين، ولا سيما في مجالي الكيمياء والفيزياء، بهدف العمل داخل مقر الجامعة من أجل تحويل مواد كيميائية وبيولوجية بعينها إلى أسلحة. ويبدو أن التنظيم قد تمكن بعد 10 حزيران/يونيه 2014 من الوصول إلى مخازن المواد الكيميائية في الجامعة، بما في ذلك مستودع كيميائي محدد في كلية الطب. وسوف يُسترشد بهذه النتائج الأولية في المجالات ذات الأولوية من التحقيق الذي سيجري في المستقبل القريب، بما في ذلك تحليل هويات المشاركين في البرنامج العام والعلاقات التي تربط فيما بينهم، ومحاور البحث المحددة التي يركزون عليها، ودرجة التقدم المحرز في كل حالة على حدة.

22 - واستند هذان المساران من التحقيق إلى المجموعة الكاملة من قدرات التحقيق والتحليل المتاحة للفريق، بما في ذلك عمليات جمع الأدلة من الميدان، وتجميع ما يوجد بحوزة الفريق من الأدلة الرقمية والمستندية ومراجعتها، وإجراء مقابلات مع الناجين المباشرين من هجمات الأسلحة الكيميائية التي شنها التنظيم.

الجرائم المرتكبة في منطقة تكريت

23 - واصل الفريق جمع الأدلة بغية تعزيز موجز القضية الذي يعده فيما يتعلق بالقتل الجماعي لطلاب عسكريين عزل وأفراد عسكريين بأكاديمية تكريت الجوية في حزيران/يونيه 2014. ودعَّمت الأدلة المستندية والرقمية والأدلة المستقاة من الشهادات التي تم الحصول عليها في فترة التقرير النتائجَ المتعلقة بجرائم الحرب التي ارتكبها التنظيم في سياق تلك الهجمات وكذلك الاستنتاج المتعلق بالتحريض على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد الطائفة الشيعية في العراق.

24 - ووسع الفريق موازاة مع ذلك من نطاق هذا التحقيق ليشمل جرائم أخرى ارتكبها التنظيم في منطقة تكريت. ومكنت تحقيقات أولية من الوقوف على عدد من الحوادث المحتملة التي تورط فيها أفراد تابعون للتنظيم حُدِّدوا بالفعل بكونهم مثار اهتمام في عملية القتل الجماعي التي وقعت في حزيران/يونيه 2014. وتشمل تلك الحوادث تقارير عن أعمال الاحتجاز التعسفي والتعذيب والقتل والاستهداف غير المشروع للمدنيين والأعيان المدنية وتدمير أماكن العبادة والأعيان الدينية المرتكبة ضد السكان المدنيين في تكريت والعلم والضلوعيه والمناطق المجاورة.

25 - وتشير الأدلة التي جمعت حتى الآن في إطار هذا المسار الأوسع من التحقيق إلى أنه في نفس الوقت تقريبا الذي وقع فيه القتل الجماعي لطلاب عسكريين وأفراد عسكريين في أكاديمية تكريت الجوية، بدأ بعض قادة التنظيم من منطقة تكريت من الذين قد يكونون اضطلعوا بدور في عمليات القتل الجماعي في استهداف المدنيين الذين ساعدوا بعض الطلاب على الفرار. وتعرف الفريق على عدد من الناجين والشهود الذين يتوقع أن تؤدي الأدلة المستقاة من شهاداتهم دورا محوريا في مرحلة التحقيق الجديدة هذه. وسيسعى الفريق، من خلال هذه الشهادات، إلى تعميق فهمه لأنماط سلوك الجناة المعروفين.

الجرائم المرتكبة ضد الطائفة المسيحية في العراق

26 - أعطى الفريق في خلال فترة التقرير الأولوية لجهوده في التحقيق في أعمال تدمير التراث الثقافي والديني المسيحي، وهي الاعتداءات التي استهدفت الأعيان المشمولة بالحماية في الحمدانية وقرية كرمليس

وبرطلة. وواصل الفريق أيضا جمع الأدلة المتعلقة بـــ "إنذار الموصل" وتأثيره على الطائفة المسيحية التي طرد التنظيم أفرادها من ديارهم ومحلاتهم التجارية.

27 - وظلت التحقيقات في ارتكاب التنظيم أعمال العنف الجنسي واسترقاق أفراد الطائفة المسيحية مسارا رئيسيا للتحقيق بالموازاة مع ذلك. ويشكل استمرار جهود التوعية والتعاون مع الزعماء الدينيين المحليين عنصرا أساسيا في تمكين الناجين من إطلاع المحققين على شهاداتهم. وفي إطار هذا التواصل، زار المستشار الخاص في 23 تشرين الثاني/نوفمبر الحمدانية وكنيسة الطاهرة، حيث التقى بعدد من كبار قادة الكنيسة وزعماء المجتمع المحلي الذين أدوا دورا هاما في توثيق تدمير تنظيم الدولة الإسلامية لمواقع التراث الثقافي والممتلكات الخاصة للمسيحيين.

28 - وواصل الفريق استغلال السجلات الداخلية للتنظيم وما يوجد بحوزته هو من المستندات المصادَرة تمهيدا لإعداد الملف الأولي للقضية وتحديد هوية من هم موضع أولوية من الأشخاص الذين هم مثار اهتمام. ويعتزم الفريق مستقبلا أن يركز على المقابلات المباشرة والبعثات الميدانية. وقد عزز إنشاء مكتب ميداني في إربيل فرص التواصل مع الشركاء المحليين في هذا المسار من التحقيقات، وذلك ما ساعد على تعزيز منابر التعاون وجمع المعلومات، وتحديد هوية الناجين، ووضع مسارات تحقيق إضافية.

الجرائم المرتكبة ضد الطائفة السنية

29 - لم يزل نطاق التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد الطائفة السنية يتسع وذلك بالتركيز على الجرائم المرتكبة ضد أفراد قبيلة ألبو نمر التي استهدفها التنظيم بشكل خاص لما لاقاه منها من معارضة شرسة.

30 - وركزت التحقيقات على إعدام المئات من أفراد قبيلة ألبو نمر في أحداث منفصلة في الفترة ما بين عامي 2014 و 2016 في المنطقة الواقعة بين هيت والرمادي وبحيرة الثرثار في محافظة الأنبار. وتمكن الفريق من التعرف على عدد إضافي من الضحايا والشهود والجناة بفضل تحليل الصور ومقاطع الفيديو المتعلقة بتلك الأحداث بواسطة أدوات التحليل المتطورة التي استعان بها في خلال فترة التقرير. وكانت هذه الأدلة مفيدة بشكل خاص فيما يتعلق بالتحقيقات في إعدام 48 من أعضاء ألبو نمر في الساحة المركزية في هيت بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 2014.

31 - وأيد الفريق في أيلول/سبتمبر 2021، على نحو ما هو مبين في الفرع الثالث، فتح المقبرة الجماعية لبئر حليوات، شمالي الرمادي، حيث أعدم 15 من أفراد قبيلة ألبو نمر في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2014. ويسعى الفريق من خلال تحديد هوية فرادى الضحايا وجمع الأدلة الجنائية المتصلة بالأسلوب المتبع في عمليات الإعدام المذكورة والظروف التي لابستها، إلى تأكيد الشهادات التي وردت بالفعل من الناجين وأسر الضحايا.

32 - وقام الفريق أيضا، بالتعاون مع السلطات القضائية العراقية، بجمع أدلة مستندية رئيسية، بما في ذلك بيانات السيرة الذاتية لأفراد التنظيم من الأنبار. وأعانت هذه المستندات مقترنةً بشهادات الشهود وما يتصل بذلك من الأدلة المستقاة من ساحة المعركة الموجودة بحوزة الفريق على كشف جرائم إضافية ارتكبها التنظيم ضد الطائفة السنية في محافظة الأنبار، مما يساعد على وضع تسلسل زمني مفصل للوقائع التي تشمل الحوادث الرئيسية التي حُددت بكونها أعمالا يحتمل أن تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

33 - وعزز الفريق أيضا تعاونه مع زعماء القبائل والمجتمع المدني في إطار تحقيقاته في الجرائم المرتكبة ضد الطائفة السنية. وعُقد في هذا الصدد لقاء مفتوح في الأنبار في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، شارك في استضافته المحافظ وحضرته السلطات المحلية وممثلو المجتمعات المحلية المتضررة. وأتاح هذا اللقاء للفريق أن يشرح عمله لأفراد الطائفة السنية والكيانات الأخرى المعنية في محافظة الأنبار، مما أتاح فرصا جديدة للتعاون دعما لأنشطة التحقيق التي يقوم بها الفريق.

34 - وفي إطار التحقيقات التي أجراها الفريق في سنجار وركز فيها أساسا على الجرائم المرتكبة ضد الطائفة الأيزيدية، جمعت أدلة تثبت استهداف أفراد الطائفة السنية بأعمال القتل داخل المنطقة وحولها. وأثبت الفريق أن عددا كبيرا من هؤلاء الأفراد أعدموا علنا. وصورت عمليات الإعدام ووزع التنظيم المقاطع المصورة على نطاق واسع.

الجرائم المرتكبة ضد الطائفة الأيزيدية في سنجار

35 - جمع الفريق في أثناء فترة التقرير أدلة إضافية مهمة يجري استغلالها في تعزيز موجز قضية الهجمات التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية ضد الطائفة الأيزيدية في سنجار. وساهم ذلك في تدعيم ما توصل إليه الفريق من نتائج أولية مفادها أن تلك الهجمات تمثل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. ونوع الفريق في الوقت ذاته مسارات التحقيق بحيث تشمل التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد السكان الأيزيديين القاطنين في هردان.

36 - أما فيما يتعلق بعمليات التحقيق في الجرائم المرتكبة في سنجار، فقد ارتفع عدد الجناة الذين حدد الفريق هوياتهم إلى 743 1 جانيا، منهم 102 من المقاتلين الأجانب. وأُعدت ملفات قضايا متعمقة فيما يتعلق بما عدده 28 شخصا رئيسيا من الأشخاص الذين هم مثار اهتمام. وجرى توسيع الأدلة المتعلقة بالجناة وتعميقها بواسطة بعثات ميدانية أجريت في جميع أنحاء المنطقة لجمع الأدلة المادية والجنائية وجمع المزيد من شهادات الناجين واستغلال الأدلة المستقاة من ساحة المعركة والموجودة ضمن ما بحوزة الفريق من أدلة، ومنها قوائم التنظيم الداخلية.

37 - واستطاع الفريق بفضل توسيع النطاق الجغرافي لهذه التحقيقات أن يجمع من الأدلة مستندية والرقمية والأدلة المستقاة من الشهادات ما أكد نوع الجرائم المرتكبة ضد السكان الأيزيديين في هردان ونطاق تلك الجرائم. وشمل هذا العمل تحديد هوية الأعضاء الرئيسيين في التنظيم ممن كان لهم ضلع في عمليات القتل التي وقعت في منطقة تقاطع الطرق بهردان في 3 آب/أغسطس 2014. فقد قتل ما يقدر بنحو 70 رجلا رميا بالرصاص وأسرت زوجاتهم وأطفالهم. وكشف الفريق أيضا هوية أعضاء رئيسيين في التنظيم قاموا باسترقاق أفراد من السكان الأيزيديين في المنطقة.

38 - وقدم الفريق دعما متعمقا للسلطات العراقية استعدادا لفتح ثلاث مقابر جماعية تقع حول منطقة تقاطع الطرق في هردان سعيا من إلى تأمين الحصول على أدلة جنائية تدعم المواد الإثباتية التي جمعت بالفعل في إطار هذا المسار من التحقيق. ويجري حاليا تقييم موقعين إضافيين لبحث إمكانية حفرهما. ومن المقرر أن تبدأ عملية الحفر في الربع الأول من عام 2022.

39 - واستمر التعرف على هوية ضحايا مجزرتي كوجو وسلقة عن طريق تحليلات الحمض النووي، حيث سيجري إعادة رفات 42 فردا آخرين إلى أسرهم في كانون الأول/ديسمبر ضمن إطار مراسم يقدم الفريق الدعم لإقامتها وتجري وفقا للعرف الأيزيدي.

40 - واستمرت التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد السكان الأيزيديين في خانة سور وسنوني، وكُشف عن مقبرتين جماعيتين بالقرب من خانة سور. وأكدت الأدلة المجمعة أن أعدادا كبيرة من السكان الأيزيديين من سنوني وخانة سور وهردان قد أُسروا واقتيدوا إلى الجمهورية العربية السورية قبل إعادتهم إلى العراق. وبعد الوقوع في الأَسْر، أجبر الرجال على الخروج عن دينهم ودُرّب الأطفال على استخدام الأسلحة. وعلى الرغم من أن زوجات الرجال الذين أجبروا على الخروج عن دينهم نجون أول الأمر من مصير الاسترقاق الجنسي، فإنهم ابتداء من شهر أيار/مايو 2015 فصاعدا، وبعد إعدام أزواجهن، تعرضن هن أيضا للاستعباد الجنسي.

الجرائم المرتكبة ضد طوائف الكاكائيين والشبك والشيعة التركمان

41 - وسع الفريق نطاق خيوط التحقيق والحوادث ذات الصلة بتحقيقاته في الجرائم المرتكبة ضد طوائف الكاكائيين والشبك والشيعة التركمان. وشمل ذلك الاتصال بالضحايا وغيرهم من الشهود، الذين تمكنوا بأمان من التبليغ عن وقوع حوادث وقدموا أدلة بواسطة الأداة الإلكترونية للتبليغ عن الجرائم المعروفة باسم "شهود"، إضافة إلى تعميق التعاون القيم مع جماعات المجتمع المدني المحلية.

42 - ولا تزال التحقيقات تركز على عمليات الاغتيال والمعاملة اللاإنسانية للمدنيين، وعمليات الاختطاف الجماعي، والتدمير المنهجي للمنازل وغيرها من الممتلكات، وأعمال النهب، وقسر المجتمعات المحلية على النزوح. وواصل الفريق أيضا التحقيقات في تدمير المباني المخصصة للشعائر الدينية والتعليم والفن والمعالم التاريخية وغيرها من المواقع التراثية ذات الأهمية، ويسعى لهذا الغرض إلى الحصول على صور ساتلية إضافية ذات صلة بذلك. وواصل الفريق أيضا جمع المزيد من الشهادات والتقاط صور وتسجيل شرائط فيديو للأغراض الجنائية. وتمكن الفريق استنادا إلى المعلومات الجديدة التي جمعها خلال فترة التقرير من توسيع نطاق تحقيقاته في الجرائم المرتكبة ضد الكاكائيين في كركوك ونينوى.

43 - ويعرب الفريق عن امتنانه للولايات المتحدة الأمريكية لما قدمته من مساهمات مالية دعما لعمله فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية ضد الطائفتين المسيحية والسنية وطوائف الكاكائيين والشبك والتركمان الشيعة.

باء - الوحدات المواضيعية المتخصصة: تعميم الخبرة بشأن الجوانب الرئيسية للتحقيقات

44 - واصل الفريق بموازاة مع أعمال التحقيق الأساسية التي تضطلع بها وحدات التحقيق الميداني التابعة له، بناء قدراته في المجالات المتخصصة المتقاطعة لضمان الاضطلاع بأنشطة التحقيق وفقا للمعايير الدولية.

الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال

45 - حقق الفريق تقدما كبيرا في تحقيقاته في الجرائم المرتكبة ضد الأطفال من خلال عمل وحدته المكرسة المعنية بالجرائم الجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال. وشمل ذلك تحليل مجموعة واسعة من مستندات تنظيم الدولة الإسلامية ذات الصلة بسياسته المتعلقة بتجنيد الأطفال وتدريبهم وإكراههم على القتال.

وأحرز أيضا تقدم في هذا المسار من التحقيق بواسطة المقابلات التي أجريت مع عدد من الناجين من سياسات التنظيم المتعلقة بتجنيد الأطفال، ومنهم الأطفال الأيزيديون والشيعة التركمان الذين جندهم التنظيم في عامي 2014 و 2015. وسيوسع الفريق مستقبلا نطاق تركيز هذا التحقيق على تضرر أطفال المجتمعات المحلية الأخرى من سياسة التنظيم في تجنيد الأطفال.

46 - وكانت المقابلات مع الناجين ذات أهمية خاصة في الحصول على ما يؤيد الأدلة القائمة على استراتيجية التنظيم في اتجاره بالرقيق وعلى العديد من الأعمال التي يقوم عليها استعباد الأسرى. واستطاع الفريق أيضا من خلال توسيع النطاق الجغرافي للتحقيقات التي أجراها فيما يتعلق بالطائفة الأيزيدية أن يجمع أدلة إضافية ويعمق فهمه لنطاق الجرائم الجنسانية، ومنها الاسترقاق الجنسي والاغتصاب والاضطهاد. ويستمر دعم هذا العمل بفضل خبرة علماء النفس الداخليين العاملين في وحدة حماية الشهود ودعمهم الذين يقدمون المساعدة للشهود والناجين طوال مسار المقابلة لضمان قدرتهم على تقديم شهاداتهم بطريقة تعالج خطر تعرضهم للمزيد من الصدمات.

47 - وواصلت الوحدة المعنية بالجرائم الجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال أيضا تقديم الدعم الفعال للجوانب المتعلقة بالقضايا الجنسانية والمصنفة حسب السن من التحقيقات التي يجريها الفريق في الجرائم المرتكبة ضد الطائفة الأيزيدية. وشمل ذلك تقديم دعم متخصص فيما يتعلق بإجراء مقابلات مع الناجيات من آثار العنف الجنسي المتصل بالهجمات التي شنها التنظيم على القرى الواقعة شمالي جبل سنجار.

48 - وواصل الفريق بناء على العمل الأولي الذي أجري في النصف الأول من العام إجراء تحقيقاته في الجرائم التي ارتكبها التنظيم ضد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية. وأجرى الفريق مؤخرا أولى مقابلاته مع الشهود دعما لهذا التحقيق، وحرص في قيامه بهذا العمل على اتباع طريقة تراعي الحساسيات الاجتماعية للموضوع والشواغل الأمنية التي يواجهها أولئك الأشخاص. وكان تعاون النشطاء ومنظمات المجتمع المدني ذا قيمة كبيرة في إحراز تقدم في هذا التحقيق.

49 - ويعرب الفريق عن امتنانه للإمارات العربية المتحدة والدانمرك على ما قدمتاه من مساهمات مالية دعما لهذا المجال من مجالات عمله.

تمويل جرائم تنظيم الدولة الإسلامية

50 - عزز الفريق بواسطة عمل وحدته المكرسة للجرائم المالية فهمه للأبعاد الاقتصادية لجرائم تنظيم الدولة الإسلامية، وشكل ذلك سندا لتكوين فكرة أعمق عن هياكل التنظيم والحوافز المالية التي تحرك آلياته الأساسية.

51 - وركز هذا المسار من التحقيقات في خلال فترة التقرير على بيت المال وهو الخزانة المركزية للتنظيم والإدارة الأساسية المسؤولة عن جمع ثروته وتخزينها وإدارتها وتنقلها. وكشف الفريق بفضل هذا العمل عن أدلة تقدم معلومات مفصلة عن التسيير الإداري الداخلي لبيت المال وعن دور هذه الإدارة في تقديم دعم مباشر لقدرة التنظيم على ارتكاب جرائم دولية.

52 - وكشف هذا المسار من التحقيق كذلك أن شبكة من كبار قادة التنظيم عملت أيضا كمصدر تمويل موثوق، حيث قامت بتحويل الثروة المتأتية من أعمال النهب، واستهدفت مجموعة من المجتمعات المحلية في

جميع أنحاء العراق عن طريق سرقة الممتلكات ومصادرتها، والتحريض على الاضطهاد الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية. وكشف هذا التحقيق على وجه الخصوص عن عموم وانتظام الجباية التي فرضت على الأفراد الذين يعيشون تحت سيطرة التنظيم عن طريق فرضه الزكاة والجزية، وأبان عن دور ديوان الحسبة في استلاب الأموال والذهب والفضة والمجوهرات والنقود والمركبات والممتلكات من الكيانات الخاصة والأفراد وتحويلها إلى بيت المال.

53 - واستندت أنشطة التحقيق المذكورة إلى مسار التحقيق الأولي الذي مضت فيه وحدة الجرائم المالية فيما يتعلق باستخدام التنظيم لشركات الخدمات المالية كجهات رئيسية تيسر أنشطة التمويل التي يقوم بها. وكشف الفريق من خلال موجز القضية الأولي الذي أنجز فيما يتعلق بهذا التحقيق عن عدد محدد من أصحاب الأعمال التجارية والمتعهدين الذين ارتكبوا طائفة من الجرائم المالية وساعدوا التنظيم على ارتكاب مجموعة من الجرائم الدولية الأساسية اعتبارا من عام 2014 فصاعدا. وقد أطلع الفريق السلطات العراقية على هذه النتائج انسجاما مع اختصاصاته، ووضع بذلك أساسا لإعداد ملفات القضايا على نحو مشترك وإجراء الملاحقات القضائية المحتملة في العراق.

54 - ووسع الفريق أيضا نطاق تحقيقاته المالية ليشمل مصادر رئيسية لإيرادات التنظيم، منها الاتجار غير المشروع بالنفط والآثار، والاستيلاء على القطاعات الزراعية المحلية، وارتكاب شتى أعمال النهب والاضطهاد (لا سيما بواسطة السرقة ومصادرة الممتلكات الشخصية)، والإيرادات المحصَّلة من طريق الاسترقاق. ويعتزم الفريق أن يعطي الأولوية مستقبلا لإجراء مقابلات مع عدد من الأفراد الذين حددت هويتهم ولهم معرفة مباشرة بالأنشطة المالية للتنظيم وعن مصادرته للممتلكات الخاصة عن طريق أعمال النهب.

55 - ويعرب الفريق عن امتنانه لألمانيا لما قدمته من دعم مالي لهذا المجال من مجالات العمل، وهو الدعم الذي جرى تجديده مؤخرا ليمتد حتى نهاية عام 2022.

جيم - تكوين فريق التحقيق ومرافقه

56 - يستفيد فريق التحقيق حاليا مما مجموعه 240 فردا، من بينهم 152 موظفا.

57 - وظل ضمان التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي أولوية من أولويات الفريق، إذ تمثل النساء حاليا 55 في المائة من الموظفين الفنيين وموظفي الدعم، ويشمل ذلك التوازن بين الجنسين في المناصب الإدارية العليا داخل الفريق. ولا تزال جميع المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة ممثلةً في الفريق.

58 - ويلتزم الفريق التزاما قويا بتعزيز التكافؤ بين الجنسين في جميع أجزاء هيكله. وقد أنشأ تحقيقا لهذه الغاية فريقا عاملا معنيا بالتكافؤ بين الجنسين بهدف تبيان العراقيل الرئيسية التي تحول دون استقدام النساء، ولا سيما إلى وحدات الفريق التي لم يتحقق فيها التكافؤ بعد.

59 - وتواصل في أثناء فترة التقرير بالتشاور مع الحكومة العراقية زيادةُ عدد الخبراء الوطنيين المعينين في الفريق. ويتوقع باستخدام التمويل من خارج الميزانية وملء الوظائف المتبقية أن يجري قريبا تعيين 5 خبراء وطنيين إضافيين، وذلك ما سيرفع عدد الخبراء الوطنيين العراقيين العاملين ضمن الفريق إلى 17 خبيرا.

60 - وأحرز الفريق في خلال فترة التقرير تقدما كبيرا في العودة إلى العمل بكامل ملاكه في العراق وكذلك إلى طرائق العمل الاعتيادية القائمة على الحضور الشخصي. واستعين في تحقيق ذلك بتدابير تشمل

تزويد الموظفين باللقاحات المضـــادة لكوفيد-19 في العراق، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والحكومة العراقية.

توفير الدول الأعضاء لموظفين ذوي خبرة

61 - يواصـــل الفريق الترحيب بالدعم الذي تقدمه الدول الأعضـــاء بتوفير موظفين ذوي خبرة وفقا للفقرة 14 من القرار 2379 (2017). ورحب الفريق في خلال فترة التقرير بالأفراد الجدد الذين ســاهمت بهم مصـر. وتنضـاف هذه المسـاهمات إلى ما مجموعه تسـعة خبراء توفرهم حاليا السـلطات الوطنية في الأردن وأستراليا وألمانيا والسويد وفنلندا والمملكة العربية السعودية.

62 - وما زال الفريق يرحب بتعيين الدول الأعضـــاء خبراء وطنيين لانتدابهم دعما لعمله. وقد عممت دعوة إلى تقديم ترشـــيحات في وقت ســـابق من هذا العام إيذانا بحملة جديدة لتعيين أفراد ذوي خبرة في مجموعة من الأدوار التي تعتبر حاسمة جدا في دعم استغلال الكميات الكبيرة من الأدلة المستقاة من ساحة المعركة المدرجة ضمن ما يوجد بحوزة الفريق من أدلة.

ثالثا - أنشطة التحقيق: جمع مواد الإثبات وتخزينها

63 - تميز النصـف الثاني من عام 2021 بتسـارع الأنشـطة الميدانية تزامنا مع اسـتعادة الفريق لملاكه الاعتيادي من الموظفين في العراق. ويظل الفريق لدى اضـــطلاعه بأنشـــطة جمع الأدلة في الميدان ممتنا للسـلطات الوطنية العراقية والمنظمات غير الحكومية والشـركاء من المجتمع المحلي لما يقدمونه له من دعم. وتمكن الفريق من توسـيع ما بحوزته من أدلة بشـكل كبير بفضـل هذه الشـراكات وبواسـطة الاسـتمرار في الاستفادة من الأدوات التكنولوجية المتقدمة.

ألف - جمع الأدلة المستندية والرقيمة والمستقاة من روايات الشهود

64 - اتسـع نطاق جمع الفريق للأدلة المسـتندية بشـكل كبير تمشـيا مع التنفيذ المتسـارع لمشـروع كبير لرقمنة الأدلة يجري العمل من أجل المضـي به قدما بالتعاون مع السـلطات العراقية وسـلطات حكومة إقليم كردستان.

65 - وجرى في خلال فترة التقرير حفظ ما يفوق مجموعه 000 000 2 صـــفحة من الأدلة المســـتندية المقدمة من المحاكم العراقية ورقمنتها وفقا للمعايير الدولية، مع إدراج المستندات ذات الأولوية ضـمن الأدلة الموجودة في حوزة الفريق. وشمل ذلك رقمنة ما يزيد على 800 1 ملف من ملفات القضايا ذات الأولوية من محاكم نينوى وبغداد لمكافحة الإرهاب ثم نقلها لاحقا إلى فريق التحقيق، وهو ما يمثل ما مجموعه أكثر من 000 63 صـــفحة ممســـوحة ضـــوئيا. ويدعم الفريق حاليا رقمنة أكثر من 000 25 مســـتند يوميا، لم تكن بجميعها متاحة في السابق إلا على الورق وكثيرا ما كانت مخزنة في ظروف لا تضمن أمنها.

66 - ومن المتوقع أن يكون الفريق بحلول آذار/مارس 2022 قدم الدعم لرقمنة أكثر من 000 000 11 صفحة من الأدلة المستندية ذات الصلة بولايته، مستقاة من 28 سلطة وطنية أو إقليمية تشارك في المشروع. وسيشمل هذا العمل أيضـا استخراج البيانات الرقمية من مئات من الهواتف المحمولة والأقراص الصـلبة التي انتزعت من التنظيم. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصـيل عن الدعم المقدم للسـلطات العراقية في إطار

هذا المشروع في الفرع الرابع. ويعرب الفريق عن امتنانه للاتحاد الأوروبي على المساهمة المالية التي قدمها لهذا المشروع.

67 - وواصل الفريق في نفس الوقت حصوله على الأدلة المستخرجة من الأجهزة الرقمية المستمدة من ساحة المعركة، استنادا إلى التعاون القوي مع السلطات العراقية. وقد تمكنت وحدة علوم الأدلة الجنائية حتى الآن من استكمال تقييم عدد كبير من الأجهزة الرقمية التي أدرج محتواها ضمن ما يوجد بحوزتها من أدلة ومن ضمن تلك الأجهزة أقراص صلبة وهواتف محمولة. ولم تزل المعلومات التي استخرجت من تلك الأجهزة، ومنها سجلات الدفع الداخلية التابعة للتنظيم وقوائم المقاتلين والسجلات الطبية، تساعد الفريق في تحديد صلة مباشرة لأفراد التنظيم بأماكن وقوع الجرائم وبكتائب محددة ضالعة في ارتكاب جرائم دولية.

68 - وسعى الفريق أيضا إلى زيادة قدرته على استخدام أساليب التحقيق الجنائي في استقاء المعلومات والأدلة من المصادر الإلكترونية عن طريق الاستعانة بالتقنيات المتطورة للاستخبارات المفتوحة المصدر وبفضلى الممارسات الدولية في مجال التحقيق الجنائي لاستغلال المعلومات المستمدة من مصادر لم يكن من الممكن الوصول إليها من قبل. وكشفت التقارير التحليلية التي أعدتها وحدة علوم الأدلة الجنائية عن أدلة داعمة ومسارات جديدة محتملة للتحقيق، وذلك ما ساهم في تعزيز موجزات وملفات القضايا التي أعدها الفريق. ووضع الفريق إضافة إلى ما ذكر إجراءات تشغيل موحدة متقدمة لتوحيد أساليب التحقيق الجنائي في جمع الأدلة الإلكترونية وتأمين قيمتها الإثباتية.

69 - ولا يزال جمع روايات الناجين والشهود المباشرين على جرائم التنظيم عنصرا محوريا في عمل الفريق على نحو ما هو مبين في الفرع الثاني من هذا التقرير. ويجري التركيز على بناء الثقة مع المجتمعات المحلية التي ظلت حتى الآن أقل استعدادا لتقديم رواياتها في إطار التحقيقات الجنائية. ويشكل التواصل مع القيادات المجتمعية للطائفة المسيحية أمرا بالغ الأهمية في هذا الصدد. واعتمد الفريق أيضا بروتوكولات معززة لحماية الشهود ودعمهم ووضع تدابير للمؤازرة النفسية الاجتماعية بغاية مساندة أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الجنس في الإدلاء برواياتهم.

70 - ويعرب الفريق عن الامتنان أيضا للحكومة العراقية ولحكومة إقليم كردستان على استجابتهما لطلباته للحصول على معلومات. وقدم أعضاء منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى أدلة ذات أهمية بالنسبة إلى التحقيقات الجارية.

باء - فتح المقابر الجماعية وإعادة الرفات

71 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق دعمه لفتح المقابر الجماعية المرتبطة بجرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وإعادة الرفات إلى أسر الضحايا لدفنهم بطريقة تحفظ لهم كرامتهم. ومع الرفع التدريجي للقيود المتصلة بجائحة كوفيد-19، استؤنفت ميدانيا أعمال فتح المقابر في عدد من المواقع الرئيسية. وكان للأدلة الجنائية التي تم الحصول عليها من هذه المواقع، إلى جانب الأدوات البصرية الرئيسية مثل الخرائط ثلاثية الأبعاد المرسومة عن طريق المسح الأرضي بأشعة الليزر، دور متزايد الأهمية في تأكيد الشهادات والأدلة المستندية التي حصل عليها الفريق.

72 - ولا تزال الاستراتيجية المشتركة للتحقيقات المتعلقة بالمقابر الجماعية المتفق عليها بين الفريق وحكومة العراق توفر إطارا واضحا لتحديد أنشطة فتح المقابر ذات الأولوية وتنفيذها. وكان للتواصل والتعاون

القويين مع دائرة شؤون المقابر الجماعية التابعة لمؤسسة الشهداء ودائرة الطب العدلي في وزارة الصحة العراقية، بسبل منها زيارة موقعية قام بها المستشار الخاص لموقع أعمال فتح المقابر في بادوش في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، دور محوري في تنفيذ هذه الاستراتيجية المشتركة.

73 - وعملا بالطرائق المتفق عليها في هذا الإطار الاستراتيجي، تسارعت وتيرة العمل في محافظتي نينوى والأنبار، وشمل ذلك الاضطلاع بأنشطة فتح المقابر بموازاة مع جمع بيانات ما قبل الوفاة من أسر الضحايا للمساعدة في تحديد هوية أصحاب الرفات.

74 - ونُفِّذت مرحلتان من العمل الميداني المشترك في أيار//مايو وتشرين الثاني/نوفمبر 2021 لفتح المقبرة الجماعية الرئيسية المتصلة بإعدام سجناء من سجن بادوش أغلبهم من الشيعة. ويمتد مسرح الجريمة المعقد هذا على مسافة تزيد على 240 مترا، مع وجود موقع إعدام وقبر جماعي إضافيين في منطقة قريبة. وانتُشِل وحُلِّل حتى الآن أكثر من 100 جثة وغيرها من الأدلة. وسيمكِّن رسم الخرائط ثلاثية الأبعاد الشاملة طوال عملية فتح المقابر، إلى جانب تسجيل الرفات البشري والأدلة بشكل مفصَّل في عين المكان، من إعادة بناء مسرح الجريمة في شكل رقمي دقيق. وقام الفريق، في إطار دعم عملية فتح المقابر في هذا الموقع، بتقديم سلسلة من الدورات التدريبية في عين المكان للسلطات العراقية فيما يتعلق باستخدام جهاز للمسح الأرضي ثلاثي الأبعاد بأشعة الليزر، وأساليب الحفر الطبقي، والتفسير الموقعي لمسرح الجريمة، وإدارة موقع فتح المقابر الجماعية.

75 - وبموازاة مع أنشطة فتح المقابر في موقع بادوش، قام الفريق، بالتعاون مع اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، بتقديم الدعم للسلطات العراقية في القيام بحملة لجمع بيانات ما قبل الوفاة في بغداد. وبعد الاتصال بأفراد أسر ضحايا المذبحة، أدت هذه المبادرة إلى تسجيل 176 تقريرا عن المفقودين وجمع أكثر من 200 عينة مرجعية للحمض النووي للمساعدة في عمليات تحديد الهوية باستخدام الحمض النووي. ويجري تقديم مزيد من الدعم في جهود تحديد هوية أصحاب الرفات البشري باستخدام الأدلة الجنائية عن طريق التواصل مع أسر الضحايا في خمس محافظات إضافية.

76 - وأُوفِدت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2021 بعثات مشتركة مع السلطات العراقية لتقييم موقع مقبرة جماعية في الأنبار وإجراء مسح ثلاثي الأبعاد له وفتح القبور. وكانت هذه المقبرة الجماعية، الواقعة في منطقة جيولوجية غائرة في صحراء الجزيرة جنوب غرب بحيرة الثرثار، مسرحا لإعدام 15 من أفراد قبيلة ألبو نمر السنية على يد تنظيم الدولة الإسلامية في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2014. وبموازاة مع ذلك، دعم الفريق حملتين لتسجيل الضحايا وجمع عينات الحمض النووي من أقربائهم، بالتعاون مع السلطات العراقية، وبالتالي تمكين أسر ضحايا التنظيم من التقدم والمساهمة في جهود تحديد الهوية. والفريق ممتن للدعم الذي قدمه محافظ الأنبار فيما يتعلق بتنفيذ هذه الأنشطة.

77 - وكما هو مبين في الفرع الثاني، استمر العمل في تحديد هوية أصحاب الرفات المستخرج من المقابر الجماعية التي سبق فتحها في قرية كوجو وسولاقه. وجاءت محددات الهوية الإضافية مطابقة للبيانات الموجزة عن الضحايا التي أُعدّت استنادا إلى أدلة مستقاة من روايات الشهود، وشمل ذلك نساء تتراوح أعمارهن بين 42 و 84 عاما وفتى في سن المراهقة من موقع سولاقه. وحُدِّدت هوية مجموعة إضافية من الذكور تتراوح أعمارهم بين 18 و 87 عاما من المقبرة الجماعية في قرية كوجو. ومن المقرر تنظيم مراسم إعادة رفات هؤلاء الأفراد إلى أسرهم في كانون الأول/ديسمبر.

78 - وتمشيا مع استراتيجية التحقيق في المقابر الجماعية المتفق عليها مع السلطات العراقية، من المقرر القيام بعمليات فتح مقابر جماعية إضافية في سنجار خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. وستستمر هذه العمليات في اتباع النهج المبين في هذا الفرع، حيث سيدعم الفريق السلطات العراقية في التواصل مع جميع المجتمعات المحلية المتضررة، ليُتَّبع بعد ذلك نهج محدد الأهداف لجمع البيانات من أجل المساعدة في تحديد هوية الضحايا.

79 - واتفق الفريق أيضا على طرائق للتعاون مع دائرة الطب العدلي فيما يتعلق بتنفيذ منصة برمجية حديثة في مقر الدائرة من أجل تعزيز قدرة مختبر فحص الحمض النووي التابع لها على استخدام رفات الضحايا لتحديد هويتهم بشكل علمي دقيق. وكما هو مبين في الفرع الرابع، يواصل الفريق أيضا تقديم طائفة من أشكال الدعم الأخرى للسلطات العراقية في هذا المجال، من خلال تقديم دورات تدريبية متقدمة وتوفير معدات تستجيب للمعايير الدولية.

جيم - تخزين الأدلة وتحليلها وإدارتها

80 - واصل فريق التحقيق تعزيز قدرته على تخزين البيانات وتجهيزها من أجل تسخير ما بحوزته من أدلة آخذة في التزايد بسرعة، لا سيما فيما يتعلق بالمواد السمعية والبصرية.

81 - وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021، حصل الفريق على الجائزة الدولية للابتكار المؤسسي في مؤتمر Relativity Fest السنوي، الذي يكرم المنظمات التي تستحدث حلولا مبتكرة في مجال التكنولوجيا والتحقيقات القانونية. ومُنحت هذه الجائزة عن تطبيق Zeteo، وهو تطبيق ذكي استحدثه الفريق بالتعاون مع شركة مايكروسوفت ومركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة لتحسين جودة الأدلة الصوتية والنصية والبصرية المتعلقة بجرائم تنظيم الدولة الإسلامية من خلال نسخ التسجيلات وترجمتها آليا، وتحديد ملامح الوجه، وفهرسة تسجيلات الفيديو. وقد اعتُرف بالتطبيق على أنه ابتكار يحدث نقلة نوعية في مجال تحليل الأدلة.

82 - واتُّخِذت أيضا خطوات عملية للاستفادة الكاملة من قدرات هذا التطبيق. وقد أُنجزت عملية فرز واستعراض أولي فيما يتعلق بمحتوى تسجيلات الفيديو الموجودة بحوزة الفريق، مما أسفر عن تحديد ملفات الفيديو والملفات الصوتية ذات الأولوية التي ينبغي تزويد التطبيق بها، وبلغ مجموعها أكثر من 100 يوم من المحتوى المتعدد الوسائط دون انقطاع. وواصل الفريق أيضا إعادة تحديد نماذج الذكاء الاصطناعي الخاصة المستخدمة في التطبيق، بما يعزز فعالية تحديد الأشياء والأماكن المعروفة والمواقع الرئيسية والعبارات والشعارات والكلمات المنطوقة في مواده السمعية والبصرية. ومن التحسينات الأخرى تحسين خاصية تحديد الوجه من خلال إدماج أكثر من 23 من ملامح الوجه الفريدة في معالجة الصور ذات الصلة. ومن المتوقع أن يسمح ذلك بإدخال تحسينات كبيرة على قدرة الفريق على تحديد مرتكبي الجرائم من أفراد تنظيم الدولة الإسلامية المعروفين في محفوظاته من مقاطع الفيديو، ويخفض الوقت الذي يتطلبه استعراض الموظفين لهذا المحتوى بنسبة 50 في المائة.

83 - وبغية دعم الصحة النفسية والرفاه للموظفين المسؤولين عن تحليل مواد تتضمن مشاهد مؤلمة، قام الفريق أيضا بتعزيز قدرة التطبيق على التحديد التلقائي للمحتوى الذي يتضمن مشاهد عنف وغيرها من المشاهد القاسية والتنبيه إليها وتبهيت تفاصيلها. وسعى الفريق، باستخدام الذكاء الاصطناعي لإجراء استعراض أولي للمواد التي تتضمن مشاهد عنيفة، إلى الحد من تعرض موظفيه لأشد أشكال المحتوى البصري والسمعي قساوة.

84 - ومن أجل زيادة تعزيز الأساس الذي تقوم عليه الأنشطة الرقمية لجمع الأدلة وتجهيزها، قام الفريق أيضا باقتناء المزيد من الهياكل الأساسية ونظم التخزين لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث على الصعيد المحلي، معزّزاً بذلك قدرته على استلام ما يُجمَع من أدلة وتخزينها ومعالجتها. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد الفريق من مساهمة مالية من حكومة الدانمرك، فوضع خطة طويلة الأجل لتلبية احتياجاته المتوقعة من الهياكل الأساسية التكنولوجية وشرع في تنفيذها.

رابعا - تحقيق المساءلة بالتعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية

85 - لا يزال التنفيذ الفعال لولاية فريق التحقيق قائما على أساس شراكات وثيقة مع الجهات الفاعلة الوطنية في جميع أنحاء العراق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق تعزيز علاقته مع السلطات الوطنية والقيادات الدينية والمنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى.

ألف - التواصل والتعاون مع حكومة العراق

86 - أعطى المستشار الخاص الأولوية، لدى توليه مسؤولياته في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021، للتواصل مع كبار أعضاء حكومة العراق من أجل تعزيز أساس العمل الجماعي. وفي هذا الصدد، أعرب المستشار الخاص عن سروره لعقد اجتماعات رفيعة المستوى مع رئيس ووزير خارجية العراق عقب وصوله إلى بغداد. وخلال تلك المشاورات، أكد المستشار الخاص التزامه بضمان أن يعكس عمل الفريق شراكته مع السلطات العراقية لتحقيق هدف جماعي هو إجراء محاكمات على المستوى الدولي تعكس حجم وطبيعة الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية ضد شعب العراق.

87 - وتعبيرا عن الأهمية القصوى للتعاون مع القضاء العراقي، قام المستشار الخاص أيضا بعقد اجتماعات مثمرة مع رئيس القضاة ورئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس محكمة مكافحة الإرهاب في نينوى.

88 - ويظل التعاون مع لجنة التنسيق الوطنية عنصرا محوريا في قيام الفريق بإجراء التحقيقات بفعالية، تمشيا مع الأطر الاستراتيجية المشتركة المتفق عليها خلال الفترات المشمولة بالتقارير السابقة. وفي الاجتماع الأولي مع الرئيس الجديد للجنة التنسيق الوطنية، أجرى المستشار الخاص مناقشات مثمرة للغاية تناولت المجالات التي يمكن فيها تعميق التعاون بين الفريق والسلطات العراقية.

89 - وكما هو مبين في مختلف أجزاء هذا التقرير، واصل الفريق العمل عن كثب مع لجنة التنسيق الوطنية فيما يتعلق بفتح المقابر الجماعية، وإعادة ودفن رفات الضحايا، وتنفيذ برامج لبناء قدرات السلطات العراقية.

90 - وقام المستشار الخاص أيضا، في إطار زيارته الأولى لشمال العراق، بعقد اجتماعات مثمرة مع رئيس وزراء إقليم كردستان، معربا عن تقديره للإسهامات الهامة للسلطات المحلية في عمل الفريق من خلال الدعم المقدم من مكتب منسق التوصيات الدولية في حكومة إقليم كردستان. وكان مكتب إنقاذ الأيزيديين التابع لحكومة إقليم كردستان ولجنة التحقيق وجمع الأدلة شريكين هامين بشكل خاص في هذا الصدد.

باء - تعزيز قدرة السلطات العراقية

91 - واصل فريق التحقيق توسيع نطاق جهوده الرامية إلى تبادل المعارف وتقديم المساعدة التقنية إلى السلطات العراقية وفقا للفقرة 39 من اختصاصاته. وشملت هذه المساعدة عددا من المجالات الاستراتيجية الرئيسية، بما في ذلك رقمنة الأدلة، وعمليات فتح المقابر الجماعية، وتحليل الأدلة الرقمية المستمدة من ساحة المعركة، وحفظ الأدلة، وتقنيات إعداد تقارير الأدلة الجنائية.

92 - وساعد تقديم أشكال الدعم هذه، مجتمعة، على تعزيز قاعدة الأدلة التي يمكن الاستناد إليها في إجراء أنشطة مشتركة لبناء وجاهة القضايا بين الفريق وأعضاء الجهاز القضائي العراقي، وهي أنشطة تستفيد بدورها من التدريب المقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير لقضاة التحقيق العراقيين فيما يتعلق بالعناصر الأساسية للقانون الجنائي الدولي.

93 - وفيما يتعلق برقمنة الأدلة المستندية التي تحتفظ بها السلطات العراقية، وكما هو مبين أيضا في الفرع الثالث من هذا التقرير، قام الفريق بتعميق دعمه للسلطات العراقية وسلطات إقليم كردستان بصورة كبيرة. وتمشيا مع الخطة الاستراتيجية المتفق عليها مع مجلس القضاء الأعلى، يسير الفريق الآن على الطريق الصحيح لدعم القضاء العراقي في رقمنة ملفات القضايا القضائية المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية في ثمان من محاكم مكافحة الإرهاب ذات الأولوية. وسينفَّذ هذا المشروع أيضا في تازة خورماتو لدعم رقمنة الآلاف من التقارير الطبية وروايات الشهود المتعلقة بهجمات يدعى أن التنظيم شنها باستخدام أسلحة كيميائية.

94 - ومن خلال التنسيق الفعال مع لجنة التنسيق الوطنية، سيوسَّع أيضا نطاق دعم جهود الرقمنة ليشمل الأجهزة الأمنية العراقية ذات الصلة، مع تقديم دعم أولي فيما يتعلق بالمواد المستندية والأجهزة الرقمية التي تحتفظ بها مديرية الاستخبارات العسكرية. وفي إطار هذا العمل، دُرِّب أعضاء المديرية على رقمنة السجلات الورقية واستخلاص البيانات من الأجهزة الرقمية باستخدام برمجيات XRY ومعدات التصوير الجنائي. وقد تم بالفعل رقمنة أكثر من 000 16 صفحة واستخراج بيانات من أكثر من 150 جهازا رقميا.

95 - وفي إقليم كردستان، عمل الفريق مع ثماني سلطات محلية لدعم وضع إجراءات تشغيل موحدة فيما يتعلق بتحديد السجلات وإعدادها ونقلها واستلامها وتجهيزها. وقد ثبتت جدوى هذا التعاون من خلال إنجاز أعمال الرقمنة الأولية في هيئة التحقيق وجمع الأدلة وفقا للمعايير الدولية وأفضل الممارسات.

96 - وقدم الفريق أيضا دورات تدريبية للسلطات العراقية في مجال الاستدلال الرقمي الجنائي وأساليب التحقيق المعززة المفتوحة المصدر، من أجل دعم جمع الأدلة ذات الصلة بمقاضاة مرتكبي الجرائم التي تندرج ضمن ولاية الفريق. وركزت الدورات التدريبية المتعلقة بالتحقيقات المفتوحة المصدر على تسخير تقنيات متقدمة في استخلاص المعلومات مع ضمان أن يكون جمع الأدلة قانونيا ومحدد الأهداف ومتناسبا، بما يتماشى مع أفضل الممارسات.

97 - وكما أشير إلى ذلك في الفرع الثالث، ما زالت المساعدة تقدم إلى السلطات الوطنية فيما يتعلق بفتح المقابر الجماعية في العراق. فقد قدم الفريق تدريبا عمليا لنظرائه الوطنيين في مجالات شملت استخدام أجهزة المسح الأرضي ثلاثي الأبعاد بأشعة الليزر، وتجهيز البيانات الرقمية بعد ذلك لإعادة بناء مسرح الجريمة رقميا، واستخدام برامجيات رسم الخرائط وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التحقيقات المتعلقة بالمقابر الجماعية. ونُفِّذ أيضا برنامج لتدريب المدربين على استخدام أدوات المسح الرقمي.

98 - وإلى جانب هذه الأنشطة التدريبية المنظمة، يواصل أخصائيو الأدلة الجنائية العاملون مع الفريق تقديم التوجيه لنظرائهم العراقيين من خلال جلسات للتخطيط الروتيني ولاستخلاص المعلومات في كل تحقيق بشأن المقابر الجماعية يجري خلاله تبادل ومناقشة المعلومات وكيفية تفسير الأدلة الجنائية التي تم جمعها. ويدعم هذا التواصل المستمر على المستوى التقني مواءمة أنشطة السلطات الوطنية مع أولويات الفريق المتعلقة بالتحقيق. وبغية تعزيز الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من هذه التجربة، عُقدت في تموز/يوليه 2021 حلقة عمل مشتركة بشأن الدروس المستفادة لمدة يومين بين أعضاء فريق التحقيق المعنيين وسلطات العراق وإقليم كردستان واللجنة الدولية لشؤون المفقودين.

99 - وحرصا على تقديم تدريب نظري وعملي في هذا المجال، دعم الفريق إدخال تحسينات على البنية التحتية التقنية للسلطات الوطنية ذات الصلة المسؤولة عن الأنشطة المتعلقة بفتح المقابر الجماعية. وشمل ذلك تبرع الفريق لدائرة شؤون المقابر الجماعية بخزائن أبخرة لإزالة الملوثات من أجل المساعدة في معالجة وتجهيز عينات الحمض النووي وفقا لأفضل الممارسات الدولية في مجال الاستدلال الجنائي.

100 - وبغية الاستفادة في نهاية المطاف من مواد الإثبات التي يثمر عنها التعاون مع السلطات العراقية في الإجراءات القضائية، واصل الفريق أيضا المضي قدما في تنفيذ اتفاقه مع مجلس القضاء الأعلى العراقي لدعم قضاة التحقيق العراقيين في إعداد ملفات قضايا لمحاكمة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

101 - وفي هذا الصدد، أكمل الفريق تقديم دورة تدريبية من عشرة أجزاء بشأن القانون الجنائي الدولي لفائدة 29 من كبار أعضاء السلطة القضائية العراقية، شملت مجالات من بينها تعريف الجرائم الدولية الأساسية؛ وأساليب المشاركة والمساءلة المعترف بها دوليا؛ والحق في محاكمة عادلة؛ والعلاقة بين الشريعة الإسلامية ومفاهيم القانون الجنائي الدولي. والتركيز منصب الآن على تقديم توجيه فردي إلى القضاة المعنيين بشأن إعداد ملفات القضايا الفردية ذات الأولوية التي سبق تحديدها من خلال التعاون مع القضاء العراقي. وسيقدَّم دعم أولي لقضاة التحقيق في الرصافة والكرخ والموصل، وللجنة التحقيق وجمع الأدلة في إقليم كردستان. ويعرب الفريق مجددا عن امتنانه لحكومة الدانمرك على الدعم المالي المقدَّم دعما لهذا المجال من مجالات نشاطه.

102 - وواصل الفريق أيضا دعمه فيما يتعلق بإنشاء قسم مخصص لحماية الشهود تابع لحكومة العراق.

جيم - العمل في شراكة مع جميع مكوّنات المجتمع العراقي

103 - من أجل ضمان استرشاد فريق التحقيق في أعمال التحقيق التي يقوم بها بمعارف وخبرات جميع المجتمعات المحلية المتضررة في العراق، يواصل الفريق إيلاء الأولوية لتواصله مع الجهات الفاعلة الدينية ومجموعات الناجين والمنظمات غير الحكومية وقادة المجتمعات المحلية.

104 - ولا يزال منتدى الحوار بين فريق التحقيق والمنظمات غير الحكومية يشكل منبرا هاما لتقاسم المعارف وتبادل أفضل الممارسات مع المنظمات غير الحكومية العراقية والدولية في المجالات ذات الصلة بأعمال التحقيق التي يقوم بها الفريق. وخلال الأشهر الستة الماضية، عقد المنتدى مناسبتين افتراضيتين، هما الاجتماع العام نصف السنوي، الذي عُقد في 13 تموز/يوليه، واجتماع مائدة مستديرة مواضيعي ثالث، في موضوع "الدعم النفسي - الاجتماعي: إشراك الناجين في جهود المساءلة"، عُقد في 18 تشرين الثاني/

نوفمبر. وناقش المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة المواضيعي كيف يمكن لفريق التحقيق أن يعزز تعاونه مع المنظمات غير الحكومية من أجل تيسير توفير دعم نفسي – اجتماعي فعال لضحايا جرائم تنظيم الدولة الإسلامية والناجين منها.

105 - وكما ورد من هذه المناقشات، واصلت وحدة حماية الشهود ودعمهم تعزيز شراكاتها مع المنظمات غير الحكومية والسلطات الوطنية ذات الصلة من أجل توسيع شبكة مقدمي خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي – الاجتماعي الذين يمكن للفريق إحالة الشهود والناجين إليهم لتلقي علاج متخصص. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الفريق 20 دورة تدريبية للكيانات التي توفر الدعم النفسي – الاجتماعي للناجين من جرائم التنظيم.

106 - وأكمل الفريق مؤخرا عملية مسح مفصلة حدد فيها المنظمات غير الحكومية الرئيسية التي تحتفظ بأدلة مستندية وأدلة مستمدة من ساحة المعركة لم تُدرَج بعد ضمن الأدلة الموجودة بحوزة الفريق. وفي خطوة تشغيلية أولية تستند إلى هذا التحليل، توصل الفريق إلى ترتيب يسمح بنقل 000 22 من إفادات الناجين والشهود إلى الفريق. ووضع الفريق أيضا خططا أولية لإجراء عملية مماثلة مع منظمات المجتمع المدني تركز على توثيق ما لحق التراث الثقافي من دمار على يد تنظيم الدولة الإسلامية. والفريق ممتن للدعم المالي الذي تقدمه الولايات المتحدة في هذا المجال من مجالات عمله.

107 - وقام المستشار الخاص، في إطار زيارته الأولى لشمال العراق، بعقد اجتماع مائدة مستديرة مع قيادات دينية مسيحية تمثل كنائس مختلفة من جميع أنحاء العراق. وركزت المناقشات على كيفية تعزيز تعاون الفريق مع القيادات الدينية المسيحية من أجل تشجيع ضحايا جرائم تنظيم الدولة الإسلامية على التقدم والإدلاء بإفاداتهم. وقد قدمت القيادات الدينية المسيحية بالفعل دعما كبيرا للفريق في هذا الصدد.

108 - وفي كانون الثاني/يناير 2022، سيشترك الفريق في إطلاق "سلسلة الحوار بين الأديان" بالتعاون مع مكتب المستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية. وستسعى هذه السلسلة إلى استخدام "البيان المشترك بين الأديان بخصوص ضحايا داعش"، الصادر عن القيادات الدينية العراقية في آذار/مارس 2020، إطارا لتعميق التعاون مع الطوائف الدينية من أجل تمكين الأفراد ودعم تحقيق العدالة الجنائية الفعالة فيما يتعلق بجرائم التنظيم.

خامسا - التعاون من أجل دعم أنشطة فريق التحقيق

ألف - إشراك الدول الأعضاء وتقديم الدعم للإجراءات القضائية الوطنية الجارية

109 - واصل فريق التحقيق، تمشيا مع ولايته واختصاصاته، كفالة تركّز أعماله في مجال التحقيق والتحليل وتنظيمها بطريقة تمكن من تقديم دعم فعال لعمليات المساءلة الجارية.

110 - واستمر العمل مع النظراء العراقيين من أجل تعزيز الأساس الإثباتي والقانوني الذي يتيح إعطاء دفع للدعاوى التي تُرفع أمام المحاكم في العراق. وعملا بالترتيبات الموضوعة مع القضاء العراقي المشار إليها في التقرير السابق، قدم الفريق عرضا مفصلا لموجزات القضايا وما يرتبط بها من رسوم بيانية توضح الصلات القائمة بين هذه القضايا فيما يتعلق باستخدام تنظيم الدولة الإسلامية لشركات الخدمات المالية

كجهات رئيسية لتيسير تمويله. وفي الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، سيوسع الفريق تعاونه مع قضاة التحقيق المعنيين في هذا المجال.

111 - وقام المستشار الخاص أيضا، في اجتماعاته الأولية مع نظرائه العراقيين، بتأكيد استعداده، عقب الانتخابات الاتحادية الأخيرة، لتقديم الدعم والتوجيه فيما يتعلق بالمبادرات الوطنية الرامية إلى إرساء أساس قانوني لمقاضاة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق عن الجرائم الدولية.

112 - وبموازاة ذلك، واصل الفريق تعزيز قدرته على تقديم الدعم للإجراءات القضائية الوطنية الجارية في الدول الأعضاء. وقد طلبت 14 دولة مساعدة الفريق فيما يتعلق بالتحقيقات والمحاكمات الجارية.

113 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الفريق الدعم لعدة تحقيقات يتوقع أن تؤدي إلى إجراءات قضائية في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. وقد ساعدت بشكل خاص قدرة الفريق على جمع أدلة مستقاة من روايات الشهود في إطار الاستجابة المباشرة لطلبات المساعدة، إلى جانب قدرته على تحديد ما يؤكد تلك الروايات من المستندات الداخلية للتنظيم التي تم الحصول عليها من الأدلة المستمدة من ساحة المعركة، في دعم التحقيقات التي تجريها السلطات الوطنية.

114 - وفي إحدى الحالات، قُدِّم الدعم للسلطات البرتغالية فيما يتعلق باعتقال شخصين يشتبه في أنهما كانا يشكلان جزءا من شبكات عناصر تنظيم الدولة الإسلامية التي تتولى التنفيذ على الصعيد المحلي خلال فترة احتلاله للموصل. وقدم الفريق، من خلال تعاونه مع السلطات العراقية وتواصله مع شبكة من الشهود في الموصل، أدلة مستقاة من روايات الشهود ومستندات داخلية للتنظيم تدعم اعتقال الأشخاص الذين يشكلون تهديدا أمنيا مستمرا.

115 - وقام الفريق، دعما لعمله مع السلطات الوطنية ولعمله التحليلي ككل، بإنشاء قاعدة بيانات مخصصة لتجميع الأدلة المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب ومضاهاتها. وبناء على ذلك، بدأ الفريق إجراء تحليلات للشبكات، وربط مرتكبي الجرائم من مختلف الجنسيات بعضهم ببعض، وبالضحايا، وبجرائم ومواقع محددة، وبسجلات البيانات المتعلقة بالمكالمات والمعاملات المالية. وقد ساعد ذلك في تحديد أنماط معينة في مختلف أنشطة أعضاء التنظيم من مختلف الجنسيات، وفي تحديد أوجه التداخل في مجالات اهتمام مختلف السلطات الوطنية فيما يتعلق بالأشخاص الرئيسيين الذين هم مثار اهتمامها. وتمكّن الفريق أيضا، من خلال الجمع بين تنظيم البيانات بهذا الشكل وقدراته المعززة المتعلقة ببرمجيات e-discovery لاستخدام المستندات الإلكترونية في القضايا القانونية، من أن يحدد بشكل استباقي هوية عدد من مرتكبي الجرائم من جنسيات محددة استنادا إلى ما بحوزته من أدلة.

باء - ضمان الاتساق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة

116 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزز فريق التحقيق طرائق التعاون مع شركائه الراسخين داخل منظومة الأمم المتحدة، وأنشأ قنوات تعاون جديدة. وتعمق التواصل مع كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، مما يعكس النهج الشامل المتزايد الذي تتبعه السلطات الوطنية والمنظمات الدولية فيما يتعلق بالمساءلة عن جرائم تنظيم الدولة الإسلامية.

117 - وفي 25 حزيران/يونيه، قام الفريق، في إطار أسبوع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالمشاركة في استضافة مناسبة جانبية مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والبعثة الدائمة لسويسرا لدى

الأمم المتحدة، بعنوان "صوب ضمان المساءلة الشاملة والهادفة: الصلات بين الإرهاب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني". وشكّلت هذه المناسبة منتدى تمكنت فيه الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى من النظر في الفرص المتاحة أمام السلطات الوطنية لإجراء محاكمات فعالة لمرتكبي الأعمال الإرهابية وما يتصل بها من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني في سياق ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وفيما تواجهه من تحديات مستمرة في هذا الصدد.

118 - وفي 9 أيلول/سبتمبر، قدم الفريق إحاطة إلى الفريق العامل المعني بالتهديدات الناشئة وحماية الهياكل الأساسية الحيوية المنشأ في إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، تناول فيها مسار تحقيقاته في قيام تنظيم الدولة الإسلامية باستحداث واستخدام أسلحة كيميائية وبيولوجية في العراق. وتمخض ذلك عن تحديد عدد من السبل الجديدة التي يمكن من خلالها التعاون مع أعضاء الاتفاق المعنيين، كل وفق ولايته. وواصل الفريق أيضا الإسهام في الجهود المبذولة ضمن الإطار العالمي لدعم الأمم المتحدة لمواطني البلدان الثالثة العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق باعتباره عضوا من الأعضاء.

119 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق أيضا الإسهام في عمل آلية إدارة الأزمات التي تقودها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بهدف التصدي لجائحة كوفيد-19، بما يكفل الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية بطريقة تتماشى مع التدابير الوقائية وتدابير التصدي للجائحة.

جيم - التعاون مع الكيانات الأخرى

120 - سعى فريق التحقيق إلى زيادة تعزيز مشاركة المؤسسات الأكاديمية وكيانات القطاع الخاص وشركاء آخرين في عمله.

121 - وأثمر التعاون المتواصل مع معهد بحوث وتدريب المدعين العامين الوطنيين عن توفير برنامج متقدم للتدريب على إجراء مقابلات جنائية مع الأطفال لفائدة أكثر من 20 موظفا وطنيا ودوليا. وواصل الفريق أيضا تعاونه مع معهد التحقيقات الجنائية الدولية، مما أثمر عن إعداد وتنفيذ دورات تدريبية بشأن الأبعاد المالية لجرائم الحرب والتخطيط للمقابلات، وهي دورات مصممة خصيصا لتناسب سياق التحقيق للفريق، مع استفادة عدد من الموظفين الوطنيين منها.

122 - وواصل الفريق أيضا تعاونه مع برنامج حقوق الإنسان وعلاقتها بالحالة العقلية الناجمة عن الصدمات في جامعة ستانفورد من أجل تعزيز الممارسات المراعية لآثار لصدمات في إطار التحقيقات. وعقب الإصدار المشترك *للدليل الميداني للتحقيقات المراعية لآثار الصدمات* خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أُعِدّ *دليل* مرجعي تكميلي يتضمن مجموعة أكبر من الموارد التي يمكن للممارسين الاستعانة بها في تعاملهم مع الفئات الضعيفة من الشهود. وساعد هذا التعاون أيضا في تجميع تقرير متخصص شامل عن الآثار يحدد التأثير النفسي - الاجتماعي للصدمات الشديدة على الأفراد ومجتمعاتهم.

123 - وواصل الفريق أيضا الاستفادة من كونه عضوا منتسبا في شبكة التحقيق والمقاضاة في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب التابعة للاتحاد الأوروبي، التي تستفيد من دعم وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية. وتمكن الفريق، من خلال مشاركته في الاجتماع الثلاثين للشبكة يومي 9 و 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، من تحديد نطاق الدعم الذي

يمكنه تقديمه للسلطات الوطنية المشاركة في التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن الجرائم التي تندرج ضمن ولايته ومحاكمتهم.

124 - وتمكن الفريق أيضا من الاستفادة من شبكات السلطات الوطنية التي تدعمها وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون من خلال الترتيب الذي أبرمه خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق مع وحدة الجرائم الدولية الهولندية. وأسفر تنفيذ هذا الترتيب عن تحديد حالة واحدة على الأقل يمكن فيها لفريق التحقيق أن يقدم دعما ملموسا للإجراءات القضائية الوطنية الجارية.

سادسا - تشجيع المساءلة عالمياً

125 - واصل المستشار الخاص، وفقا لولايته وعملا بالفقرة 3 من القرار 2379 (2017)، بذل الجهود من أجل تشجيع المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في جميع أنحاء العالم والعمل مع الناجين لضمان الاعتراف الكامل بمصالحهم في تحقيق المساءلة عن جرائم التنظيم. وفي إطار مواصلة اتباع النهج المعتمد في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، سعى المستشار الخاص إلى الاستفادة من الدروس المستخلصة من أعمال التحقيق التي يقوم بها الفريق في العراق من أجل الترويج لاتباع الممارسات الجيدة على الصعيد العالمي عند التحقيق في جرائم التنظيم ومقاضاة مرتكبيها.

126 - وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، شارك الفريق في استضافة مناسبة خاصة في لاهاي، بهولندا، مع حكومة العراق والمحكمة الجنائية الدولية، بعنوان "العمل الجماعي من أجل المساءلة عن جرائم تنظيم الدولة الإسلامية: تحقيق العدالة من خلال الشراكات". وأتاحت هذه المناسبة الفرصة للفريق لتبادل بعض النجاحات التي تحققت من خلال أنشطة التحقيق التي قام بها الفريق حتى الآن، مع التشديد على الحاجة إلى إقامة شراكات قوية مع جميع الجهات الفاعلة، وكذلك إدماج الأدوات التكنولوجية المتقدمة في استغلال الأدلة المستمدة من ساحة المعركة وغيرها من أشكال الأدلة. وأبرز المشاركون أنه من خلال العمل الجماعي للفريق والسلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، تم التوصل إلى حلول لتمكين المحققين والمدعين العامين المحليين من التصدي بفعالية للتحديات التي كان ينظر إليها سابقا على أنها تحول دون التحقيق والمقاضاة الفعالين في جرائم التنظيم.

127 - وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، سيستضيف الفريق مناسبة خاصة أخرى في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في موضوع "اقتصاد العنف: ضمان المساءلة العالمية عن تمويل تنظيم الدولة الإسلامية". وستتيح هذه المناسبة، التي تركز على التحقيق في الشبكات المالية المستخدمة لدعم ارتكاب التنظيم جرائمه في العراق، منتدى يستطيع الفريق من خلاله تبادل خبراته في جمع الأدلة فيما يتعلق بالجرائم المالية للتنظيم والنظر في كيفية مواصلة التصدي للتحديات المستمرة التي تواجهها السلطات الوطنية في هذا المجال من خلال العمل الجماعي بين مختلف الجهات الفاعلة الدولية والمحلية وغير الحكومية.

سابعا - التمويل والموارد

128 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجه الفريق ضغوطا مالية ناجمة عن القيود المفروضة على تكاليف ملاكه الوظيفي على وجه الخصوص. ونتيجة لذلك، تظل المساهمات الخارجة عن الميزانية عنصرا حاسما في التنفيذ الفعال لولاية الفريق.

129 - ولذلك يظل الفريق ممتنا للمساهمات المالية التي قدمتها الدول الأعضاء للصندوق الاستئماني المنشأ لدعم أنشطته، كما هو مبين في مختلف أجزاء هذا التقرير. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير قيام دولتين عضوين بتقديم مساهمات لأول مرة، وهما فنلندا وهنغاريا. وستساعد المساهمة المقدمة من هنغاريا على تسريع التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد أفراد الطائفة المسيحية في العراق، في حين ستمكن المساهمة المقدمة من فنلندا من توسيع نطاق عمل وحدة حماية الشهود ودعمهم، مع التركيز على توفير خدمات بناء القدرات للجهات الفاعلة الوطنية في مجال الدعم النفسي - الاجتماعي.

130 - وأكد عدد من المانحين الحاليين أيضا دعمهم المستمر لعمل الفريق. فقد أكدت الولايات المتحدة توفير تمويل إضافي لمواصلة التحقيقات المتعلقة بالمقابر الجماعية حتى الربع الثاني من عام 2023، وأموال تكميلية لتعزيز التحقيقات التي تركز على الأقليات من خلال تعزيز جهود التوثيق التي تبذلها مجموعات المجتمع المدني العراقي. وقدمت حكومة ألمانيا تمويلا إضافيا لوحدة الجرائم المالية التابعة للفريق سعيا إلى محاسبة ممولي تنظيم الدولة الإسلامية على جرائمهم، في حين جددت حكومة هولندا دعمها لأنشطة الفريق في مجال حماية الشهود ودعمهم.

131 - وقُدِّم الدعم أيضا لأنشطة التحقيق الميداني التي يقوم بها الفريق من خلال مساهمات قدمتها حكومتا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة، في حين تلقت الوحدة المعنية بالجرائم الجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال الدعم من حكومتي الإمارات العربية المتحدة والدانمرك.

132 - وكما هو مبين في الفرعين الثاني والثالث، استفاد الفريق أيضا من المساهمات المالية في تعزيز نُظم جمع الأدلة وتحليلها وتجهيزها. ويشمل ذلك مشروع رقمنة واسع النطاق يموله الاتحاد الأوروبي ومشروعا لتحليل الأدلة تموله حكومة الدانمرك. وبالإضافة إلى هذه المساهمات التي تركز على مواضيع محددة، فإن الفريق ممتن لتلقيه مساهمات غير مخصصة من عدد من الدول الأعضاء، كان لها دور أساسي في دعم عمليات الفريق ميدانيا، بما في ذلك مساهمات من حكومات سلوفاكيا والفلبين وقبرص وقطر.

133 - وكشف التقدم الجاري في عمل الفريق عن مجالات جديدة تستلزم تقديم دعم مالي إضافي. وستكون للموارد المخصصة لتعزيز التحقيقات في برنامج الأسلحة الكيميائية للتنظيم وتدميره التراث الثقافي أولوية خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لحجم وتعقيد الأدلة التي يجري جمعها، يلزم تقديم دعم مالي لتنفيذ الابتكارات التكنولوجية اللازمة لضمان المعالجة والاستغلال الفعالين لهذه البيانات.

134 - ويواصل فريق التحقيق تشجيع الدول والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية على المساهمة بالمزيد من الأموال والمعدات والخدمات، دعما لتنفيذ ولايته، وفقا للفقرة 14 من القرار 2379 (2017).

ثامنا - آفاق المستقبل: الانتقال من التحقيقات إلى المحاكمات

135 - في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، سيواصل الفريق تنفيذ رؤيته الاستراتيجية واستراتيجية إنجازه المؤقتة، على النحو المبين في الفرع الثامن من تقريره السابق. وستشمل الأولويات الرئيسية لفريق التحقيق في الأشهر الستة المقبلة ما يلي:

(أ) استكمال موجزات القضايا فيما يتعلق بمجالات التحقيق ذات الأولوية التالية:

'1' الجرائم التي ارتكبها التنظيم ضد الطوائف المسيحية في العراق؛

’2‘ استحداث واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من جانب تنظيم الدولة الإسلامية؛

(ب) استكمال المرحلة الأولى من مشروع رقمنة الأدلة، ليبلغ مجموع الوثائق المرقمنة والمتاحة للاستخدام في إعداد ملفات القضايا المتعلقة بالأشخاص مثار الاهتمام ذوي الأولوية 000 000 11 وثيقة، وذلك بالتعاون مع السلطات العراقية؛

(ج) تقديم الدعم، بناء على طلب حكومة العراق، فيما يتعلق باعتماد تشريع وطني في العراق يسمح بمقاضاة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية؛

(د) استكمال ثلاثة ملفات قضايا مشتركة أولية مع القضاء العراقي فيما يتعلق بالأشخاص مثار الاهتمام ذوي الأولوية الذين يمكن محاكمتهم بموجب هذا التشريع الوطني بمجرد اعتماده؛

(هـ) تعميق التعاون مع القضاء العراقي فيما يتعلق بالشبكات المالية لتنظيم الدولة الإسلامية، بما يشمل قيام الفريق بتقديم تقارير استراتيجية إضافية تتناول، في جملة أمور، تدبير شؤون بيت المال، أي وزارة الخزانة المركزية للتنظيم؛

(و) زيادة تعزيز المساعدة المقدمة للإجراءات القضائية الوطنية على الصعيد العالمي، بالتعاون مع السلطات العراقية.

136 - وسيواصل الفريق تنفيذ هذه الأولويات بالتعاون الوثيق مع لجنة التنسيق الوطنية والشركاء الرئيسيين في جميع أنحاء العراق، بما يشمل مجموعات الناجين والمجتمعات المحلية المتضررة والقيادات الدينية.

تاسعا - خاتمة

137 - بعد مرور ثلاث سنوات على بدء عمل الفريق في العراق، حُوِّل النموذج الفريد للمساءلة المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2379 (2017) إلى أساس قانوني آخذ في الاتساع يمكن الاستناد إليه في مقاضاة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ومن خلال إعداد موجزات قضايا هيكلية تتناول الجرائم المرتكبة ضد جميع المجتمعات المحلية المتضررة في العراق، ومن خلال إعداد ملفات قضايا مفصلة تربط أعمال أعضاء محددين في تنظيم الدولة الإسلامية بهذه الجرائم، ومن خلال العمل بشكل استباقي مع السلطات العراقية ومع سلطات دول أخرى للاستفادة من هذه الأدلة، تم الوصول إلى منعطف محتمل في تحقيق العدالة لضحايا جرائم التنظيم والناجين منها.

138 - ولا يزال فريق التحقيق ثابتا في التزامه بدعم حكومة العراق في اغتنام هذه الفرصة، بالاستفادة من الدور القيادي العالمي الذي اضطلعت به بطلبها من المجلس إنشاء الفريق بموجب قرار مجلس الأمن 2379 (2017).

139 - والخطوات التالية في الاستفادة من هذا التقدم هي الآن واضحة وقابلة للتحقيق. وبتعزيز ما يُستَند إليه من أدلة في الملاحقات القضائية من خلال أعمال التحقيق التي يقوم بها الفريق بالتعاون مع السلطات العراقية، وبتعزيز الإطار القانوني لاستخدامها في الملاحقات القضائية على الصعيد الوطني، سيتم إرساء قاعدة واسعة النطاق يمكن من خلالها تحقيق المساءلة الشاملة لصالح جميع المجتمعات المحلية المستهدفة من تنظيم الدولة الإسلامية.

140 - وستنفَّذ هذه الخطوات وفقا للمبدأين الأساسيين اللذين استرشد بهما الفريق في عمله منذ عام 2018، وهما الابتكار والشراكة. وسيخطو الفريق هذه الخطوات بشكل مشترك، جنبا إلى جنب مع الناجين والمنظمات غير الحكومية والسلطات الوطنية العراقية ومجلس الأمن.